جامعـــة عيـن شمس
كليـــة الحقـــوق
إدارة الدراسات العليا والبحوث
قسـم القانـون التجاري

شركات المساهمة
ودورها في تنمية الاقتصاد القومي
دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الشركات المصري

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون التجاري

إعداد الباحثة

ناهـــد مبـــروك علـــي سليـــم

لجنـــة المناقشـــة والحكـــم على الرســـالة

أ.د/ السيد عطيه عبدالواحد	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق بجامعة عين شمس	**رئيسا**
أ.د/ محمد عيـــد حســـونة	أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر	**مشرفًا وعضوا**
أ.د/ عاطـــف محمد الفقـــي	أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق – جامعة المنوفية	**عضوا**
أ.د/ حسام رضا السيد عبد الحميد	أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري جامعة عين شمس	**مشرفًا وعضوا**

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

رسالة دكتـــــــوراه

اسم الطالب : **ناهد مبروك علي سليم.**

عنوان الرسالة: **شركات المساهمة ودورها في تنمية الاقتصاد القومي**

دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الشركات المصري

لجنـــة المناقشـــــة والحكـــــم على الرســـالة

أ.د/ السيد عطيه عبدالواحد	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق بجامعة عين شمس	**رئيسا**
أ.د/ محمد عيـــد حســـونة	أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر	**مشرفًا وعضوا**
أ.د/ عاطـــف محمد الفقـــي	أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق – جامعة المنوفية	**عضوا**
أ.د/ حسام رضا السيد عبد الحميد	أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري جامعة عين شمس	**مشرفًا وعضوا**

تاريخ البحث: / / ٢٠ م.

ختم الإجازة — أجيزت الرســـالة

بتاريخ: / / ٢٠ م

موافقة مجلس الكلية — موافقة مجلس الجامعة

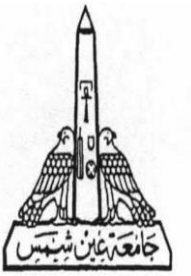

صفحـــة العنـــوان

اسم الطالب: ناهد مبروك علي سليم.

الدرجة العلمية: الدكتـوراه.

القسم التابع له: القانون التجاري.

اسم الكلية: الحقـوق.

اسم الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج: ٢٠٢٠م.

سنة المنح: ٢٠٢٠م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

- **إلى من أضاء لي الطريق في رحلتي البحثية فكان نعم المعلم والأب أستاذي الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد**

-رحمه الله-

- إلى من ربياني صغيرا ... أمـي وأبـي.
- إلى الأجساد التي قد تفترق لكن القلوب تجتمع في روضة الوفاء إلى أخي محمد مبروك علي سليم – رحمه الله –.
- إلى نبع الحنان و العطاء .. أمي جازية محمد عيسي –رحمها الله–.
- إلى من كانت بمنزلة الأم رعاية واهتمام أمي الثانية .. عفاف عبد الجواد البنا.
- إلى الإنسانة الخلوقة والأخت الفاضلة.. الدكتورة / أمل كامل حماده
- إلى شقيقي طارق له مني كل حب وتقدير.
- إلى رفيق عمري زوجي مجدي الدسوقي.
- إلى كل من له الفضل بعد الله تعالى بنصيحة ودعاء وإرشاد حتى وصلت إلى هذه المرحلة.

إليكم جميعاً ثمرة جهدي هذا

شكر وتقدير

الحمد لله، والشكر لله (ﷻ) الذي هداني، وأعانني على إتمام هذا العمل، ولا يسعني بعد أن وفقني الله (ﷻ) إلا أن أسجد لله شاكرة فضله علىَّ، راجية عفوه، ومغفرته، وهدايته، وتوفيقه ، وأشكره (ﷻ) على ما أسبغه عليَّ من نعمه، ظاهرة وباطنة، فله الحمد، وله الشكر ... حمداً يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه،

وبعد ...

فإنني أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لأستاذي ومعلمي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **حسام رضا السيد عبد الحميد** الذي أمدني من علمه الوفير، وطوقني بفضله بقبوله الإشراف على الجانب القانوني من بحثي المتواضع، فله مني أسمى آيات الشكر والتقدير لما أمدني به من غزارة علمه، وما منحني إياه من جهد ووقت في قراءة الرسالة، وإمداده لي بالتوجيهات والإرشادات التي كان لها عظيم الأثر على بحثي، كي يخرج بتلك الصورة التي أرجو من الله أن تكون خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **محمد عيد حسونة** الذي شرفني بقبوله الإشراف على الجانب الاقتصادي من الرسالة، والذي كللني بعلمه وسعة صدره، وما بذله معي من وقت وجهد كي يخرج بحثي بتلك الصورة، التي أرجو من الله أن ينفع بها الإسلام والمسلمين، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عضوي لجنة المناقشة:

أ.د/ **السيد عطيه عبدالواحد** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق بجامعة عين شمس(مناقشاً).

وأ.د/ **عاطـــف محمد الفقـــي** أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق – جامعة المنوفية(مناقشا).

واللذين تفضَّلا بقراءة هذه الرسالة ومناقشتها؛ فجزاهم الله عني خير الجزاء على ما بذلاه من جهد ووقت في قراءة هذه الرسالة، رغم أشغالهم الكثيرة؛ فلهما منّي خالص التقدير والاحترام.

وأخيرا، فالشكر كل الشكر لكل من كان لي عونًا أو مساعدًا، ولم يتسع المجال لذكرهم مع جميل الثناء والعرفان، ومهما بالغت في شكري لهم فلن يبلغ مقدار معروفهم معي.

والله من وراء القصد، وهو الموفّق والمعين،،

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة، وجعل أمتنا خير أمة، وبعث فينا رسولًا منا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة ، أحمده على نعمه الجمّة. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تكون لمن اعتصم بها خير عصمة ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله للعالمين رحمة، فدعا إلى كلمة التوحيد ، فكشف الله به الغمّة، ومحا بنور سنته الظلمة، صلى الله عليه وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى صحبه الميامين، وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعـــــــــــد،

فقد وُجدت الشركات التجارية في كل الأزمان وعند كل الشعوب المتمدنة حتى إنه لا يمكن المقارنة بين أهمية الشركات في العصر القديم وأهميتها في المدينة الحاضرة إذ تعد الشركات ، وشركات المساهمة بوجه خاص هي العماد الرئيسي للنظام الرأسمالي وأداة للتطور الاقتصادي في الدول الحديثة لما لها من دور حيوي يتعاظم يوما بعد يوم حيث إنها هي الشركات الوحيدة التي تعمل على إنشاء تكتلات اقتصادية ضخمة تكون قادرة على المنافسة، حيث إنني قمت باختيار هذا الموضوع عن شركات المساهمة لما تتميز به في النهوض بالاقتصاد الوطني لما تقوم به من دور حيوي في خدمة الاقتصاد القومي ودورها في تنمية الاقتصاد حيث تردت أوضاعنا الاقتصادية ، وخصوصاً في الآونة الأخيرة ، ولذا فينبغي على المشرعين الوقوف أمام هذا التراجع الاقتصادي ومعرفة أسبابه وأن يعملوا على تنظيمها التشريعي وإعطائها العناية التي تستحقها وهذا هو الذي لم يحدث حتى الآن في الدول المتخلفة؛ لأن هذه الشركات تضطلع بدور خطير في الاقتصاد

القومي وهذا يتم من طريق تنسيق التعاون بين رأس المال العام ورأس المال الخاص من أجل الوصول إلى الهدف ، ولذا فيتعين على الدولة أن تشترك في تأسيس بعض شركات المساهمة من أجل أن يكون ذلك أدعى لتحقيق صالح الاقتصاد القومي، ولهذه الاعتبارات صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحددة، وقد تبنى هذا القانون إعادة تنظيم شركات الأموال تنظيماً متكاملاً مفصلاً بدلًا من تشتت القواعد المنظمة لها في قوانين متفرقة يصعب على المستثمر الإحاطة بها، وبالتالي يكون القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م هو الشريعة العامة التي يرجع إليها عند التأسيس شركات المساهمة، وفيما يتعلق بالشريعة الإسلامية . **فهناك أكثر من مدرسة تنظر إلى هذا الموضوع:**

الأولى: ترى أن الشريعة الإسلامية قدمت نظاما متكاملا لكل جوانب الحياة ومنها الاقتصاد، وأن النظام الإسلامي الذي جاءت به العقيدة الإسلامية هو النظام الصحيح الذي يوافق الفطرة الإنسانية ويعالج جميع المشاكل البشرية من الناحية الاقتصادية بمعالجات تتسم بالحسم والقوة والفائدة مما يجعل الفرد والجماعة والدولة والعالم يعيشون في ظل حضارة راقية لن يستطيع أرباب القانون الوضعي أن يصلوها .

بينما ترى المدرسة الثانية : أن الشريعة الإسلامية قد قدمت أطراً وأحكاماً وأفكاراً اقتصادية تستقي فقط من النصوص الشرعية الأصلية من قرآن وسنة تنهى عن الاحتكار وتحريم الربا ، وأصل احترام الملكية الخاصة، وأصل تحقيق العدالة الاجتماعية، وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وأصل ترشيد الإنفاق وتمجيد العمل، والحث عليه وتحريم القرض بفائدة وتشجيع نظام المنافسة الكاملة ولكنها لم تتحدث عن خطوات ثابتة متكاملة لحركة الاقتصاد وتلك قمة المرونة في المنهج الإسلامي حتى يظل

الفقه الإسلامي غضا طريا ما دام الأمر في إطار الشريعة فلهم أن يسلكوا كل السبل ، وتركت الأمر للاقتصاديين وللأفراد يطوروا الأمر بأنفسهم تبعاً للنظم والحياة المعاصرة؛ لأن من وجهة نظرهم أن الاقتصاد الإسلامي مجرد مبادئ فقط [١] .

بينما ترى المدرسة الثالثة أن الشريعة الإسلامية ليس لها أي إسهام في الاقتصاد، وأن الإسلام ليس إلا مجرد دعوة دينية ولا صلة له بشئون الحياة المادية ومن بينها مسائل المادة والاقتصاد ، وبناءً على ما سبق فقد انشغلت الباحثة بالمقارنة بين النظامين الوضعي والإسلامي فعندما أخذنا بالنظام الرأسمالي الغربي ما كنا مستهلكي سلع وحضارة ، وبالتالي كنا مُستعْمَرين وتابعين ومستغلين، وعندما جرب بعضنا النظام الاشتراكي كنا مستهلكي ألفاظ وشعارات ومستهلكي فكر، وبالتالي كنا أكثر استعمارا واستغلالا ، وإذا كنا بصدد الكلام عن الناحية الاقتصادية وتنظيم هذا الأمر تنظيما دقيقا ورائعا ، فيرى بكل وضوح ما أرساه الإسلام من المبادئ والأصول التي تكفل للمسيرة الاقتصادية أن تسير في طريقها الصحيح حتى تؤتي أكلها المرجوة وتعم بثمارها الطيبة كل أرجاء المجتمع ، ولما كان الإسلام كذلك؛ فتدرس الباحثة العوائق التي تقابل النظام الاقتصادي الحر المتكامل حتى يحدث نهضة اقتصادية فكراً وتطبيقًا ، فالشريعة الإسلامية الغراء صالحة لكل زمان ومكان حيث تشتمل على القواعد الفقهية المرنة المسايرة لكل جديد وحديث يتلاءم مع التقدم والتطور التي يطرأ على المجتمع.

---

(١) د. سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني : كتاب الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية ، ص ١-١٧ ،دار الوفاء للطباعة والنشر – المنصورة ، الطبعة الأولى – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م